التحولات العالمية وأثرها على سيادة الدول

مدرس مساعد/ هناء رشيد محيسن كزار

الجامعة العراقية ـ كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : Hana.r.muhaisen@aliraqia.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التحولات العالمية ، السيادة ، العولمة.

كيفية اقتباس البحث

كزار ، هناء رشيد محيسن ، التحولات العالمية وأثرها على سيادة الدول، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Global transformations and their impact on state sovereignty

Assistant teacher
Hanaa Rashid Muhaisen Kazar
Iraqi University College of Law and Political Science Department of Political Science

Keywords : Global Transformations, Sovereignty, Globalization.

How To Cite This Article
Kazar, Hanaa Rashid Muhaisen , Global transformations and their impact on state sovereignty ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

State sovereignty is one of the most important legal terms closely linked to the concept of the state, which must have a legal system that manages the state or its internal and external sovereignty, which has a close relationship with the reality of the international community. The more it increases. This society is organized by the sovereignty of the state that makes up this society. The organization of the international community can only flourish at the expense of the sovereignty of states. Due to the constant change in the organization of the international community, the **sovereignty of the state** finds itself subject to change and alterationSummary The development witnessed by the international community in the aftermath of the end of the Cold War had great effects on the concept of sovereignty of the state, these developments were represented in highlighting the so-called new world order (globalization system), where the international community became linked to an advanced network of means of communication and information and became dominated by ideas and values that dictate the importance of

ideas and values that dictate the importance of democracy, human rights and freedom of information, and in view of the continuous change in the organization of the international community, Despite the developments in the contemporary world, developing countries are still resorting to their sovereignty in front of the storms that seek to uproot them, however, the globalization system has left significant effects on the freedom of developing countries to determine their economic, financial, social and cultural policy, and the emergence of non-state forces and actors such as companies and institutions that represent the state that had a role in the spread and entry of the new world into globalization All of these global variables represented tools that major powers resorted to to effect this transformation and transition, and constituted catalysts for the transition from traditional military power to soft power, then to smart power, and finally to cyber power.

ملخص :

ان سيادة الدولة أحد أهم المصطلحات القانونية ترتبط ارتباطاً وثيقا بمفهوم الدولة التي لابد ان يكون لها نظام قانوني يتولى أدارة الدولة أو سيادتها الداخلية والخارجية التي لها علاقة وثيقة بواقع المجتمع الدولي فكلما ازداد هذا المجتمع تنظيماً نال ذلك من سيادة الدولة التي يتكون منها هذا المجتمع .أن تنظيم المجتمع الدولي لا يمكن ان يزدهر إلا على حساب سيادة الدول ونظراً للتغيير المستمر في تنظيم المجتمع الدولي ، فان سيادة الدولة تجد نفسها عرضة للتغيير والتبديل .

كان التطور الذي شهده المجتمع الدولي في اعقاب انتهاء الحرب الباردة آثار بالغة على مفهوم السيادة للدولة تمثلت تلك التطورات في ابراز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد (نظام العولمة) والتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، حيث اصبح المجتمع الدولي يرتبط بشبكة متقدمة من وسائل الاتصالات والمعلومات واصبح تسوده افكار وقيم تملي من شأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام ، ونظراً للتغير المستمر في تنظيم المجتمع الدولي ، فأن سيادة الدولة تجد نفسها كذلك عرضة للتغيير والتبديل ،وبالرغم من التطورات التي يشهدها العالم المعاصر فأن الدول النامية لاتزال تلوذ بسيادتها أمام العواصف العاتية التي تسعى لاقتلاعها من جذورها ، تشكل التحولات العالمية تحديا لسيادة الدول من خلال تقويض سيطرتها على مواردها وقراراتها وتهديد سيادتها القومية عبر زيادة التدخل الخارجي والتحكم في المعلومات ،مما يستلزم تعزيز التكامل الدولي والتعاون لمواجهة هذه التحديات ، وظهور قوى وفواعل من غير الدول مثل الشركات والمؤسسات التي تمثل الدولة التي كان لها دور في الانتشار ودخول

العالم الجديد الى العولمة، ان جميع تلك المتغيرات العالمية مثلت أدوات لجأت اليها الدول الكبرى لأحداث ذلك التحول والانتقال وشكلت محفزات الانتقال من مهوم القوة العسكرية التقليدية الى الناعمة ومن ثم الى الذكية واخيراً القوة الإلكترونية السيبرانية .

المقدمة

ان نهاية الحرب الباردة والدخول في نظام دولي جديد ، هذا النظام يؤمن بالأفكار الليبرالية الذي يأخذ أليات حرية السوق وحرية المبادلات التجارية ، حيث ان التدفقات زادت بدرجة كبيرة جدا اذ زاد انتقال رؤوس الأموال والمصالح التجارية المختلفة وحتى الأفكار ، وبالتالي تجاوز الولاءات القديمة للوطن او الامة الى ولاءات جديدة ببروز قوى وفواعل من غير الدول أصبحت تأخذ دور الدولة مثل المؤسسات العالمية المالية والمنظمات والشركات ساعد هذه الفواعل على التطور والانتشار بدخول العالم في العولمة .

إشكالية البحث

ينطلق البحث من تساؤل مركزي : هل ان الدولة الوطنية ، وفي ظل الاوضاع الراهنة ، على الاستمرار بالتمسك بمبدأ السيادة في عالم سريع التغير وتقوده فواعل وبنى تنظيمية لا تلتزم بأية ضوابط سياسية واخلاقية ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان مرتكزات قدرة الدولة ولا سيما الحفاظ على سيادتها على مواجهة ضغوط العولمة واشتراطات هياكل الحكم العالمي تكون صعبة ، فالإمر في الوقت الحاضر يولد دواعي وضروريات في الاخذ بعوامل الانفتاح الثقافي والاقتصادي والاجتماعي .

هيكلية البحث

اشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسة كما يأتي :

المحور الأول : العولمة وعلاقتها بضعف سيادة الدول

المحور الثاني : التحديات العالمية الحديثة وسيادة الدولة

المحور الثالث : الفاعلون الجدد ودورهم في السياسة العالمي

المحور الأول

العولمة وعلاقتها بضعف سيادة الدول

الترجمة الأكثر شيوعاً لمصطلح العولمة هي : عملية جعل شيء ما عالميا ومعناه تحويله من حدود مراقبة الى مجال غير محدود بعيد كل البعد عن أي مراقبة ، هذا الكيان المحدود هو بالتأكيد الدولة القومية ،المميزة بالحدود الجغرافية ، وبمراقبة صارمة على مستوى

الجمارك ونقل البضائع ، اضافة الى حماية من اي خطر وتدخل خارجي متعلق بالاقتصاد والسياسة أو الثقافة ، اما الكيان الغير محدود فهو العالم ، الكرة الارضية . فالعولمة تعني الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وحرية حركة العمليات الخاصة بهذا القطاع حول العالم وداخل فضاء يتضمن كوكب بأكمله . [١]

كثير من يرى أن العولمة هي نظام عالمي على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال العالمية والذي أدى إلى تكثيف العلاقات والاتصالات ما بين الأمم والقوميات والدول ،إلا أن هذا وجها واحداً من وجوه العولمة، ويغفل ما أحدثته وتحدثه العولمة من التناغم الإيديولوجي والانسجام بين القوميات والدول ، أو الانحدار السريع لدولة الخدمات والدولة ـ الوطن، والتي تشهد مراحل انحدارها فالعولمة تعني ايضا نظاماً اقتصادياً عالمياً يعتمد على مبادئ واضحة تحكم السلوكيات والممارسات والأحكام في التجارة والمال والضرائب، والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، وتجويل الأموال وانتقالها وجرية انتقال الأفراد والسلع والمواد على أنواعها كذلك حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والإيديولوجية عبر الحدود القومية . كل هذا يصاغ ضمن مبادئ الليبرالية الحديثة، مع أدنى تدخل من قبل الدولة (الوطنية) ، وقوانينها وسلطتها وأجهزتها.

العالمي بإعلان موت الدولة القومية .. لذلك فأننا نؤمن بأن الخطأ الفادح والخطير أن يتم الاحتفاظ بأي حنين ماضوي الى صلاحيات الدول القومية وسلطاتها أو بأية رغبة في إحياء أو إنعاش أية سياسة قائمة على تمجيد الأمة والقومية ، فمثل هذه المساعي ليست قبل كل شيء إلا جهودا لا طائل وراءها لأن اضمحلال الدولة القومية ليست النتيجة المترتبة ببساطة على أي موقف إيديولوجي يمكن قلبه رأسا على عقب بفعل إرادة سياسية معنية ، نحن أمام عملية هيكلية وبنيوية غير قابلة للارتداد . لم تكن الأمة صياغة ثقافية فقطه شعورا بالانتماء ليس إلا وتراثا مشتركا لا غير بل بنية حقوقية اقتصادية أيضا وربما في المقام الأول ، فالعولمة لم تشكل يوما تحدٍ لسلطة الدولة ـ الوطن ، بل إن الانفتاح الواسع عبر الحدود القومية والسياسية ، وتطور شبكات الاتصال على أنواعها وتفاقم دور المنظمات الدولية هو الذي شكل ويشكل مؤثرات أساسية وتحديات قائمة أمام سلطة الدولة ـ الوطن [٢] .

بنيت الدولة ـ الوطن على مبدأ أن مواطنيها هم أعضاء لوطن معين ويعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها ومحددة ، جاء هذا تحت تشريع يقتضي وجود إدارة متكاملة وموحدة، لتسيير الأمور، وتحصيل الضرائب، والمحافظة على الأمن ، وتطبيق القوانين المُسنة من قبل

الحكومة الوطنية، والحكومات الوطنية تسمى للحفاظ على المصالح الوطنية، وتمثل لمصلحة مواطنيها ضمن نظام العلاقات الدولية مبني على سيادة الدولة ـ الوطن واستقلاليتها .

الدولة ـ الوطن كنظام سياسي ، عرفت في القرن التاسع عشر ولكن تلك الفترة لم تكن الفترة المميزة للدولة ـ الوطن إذ أن معظم سكان العالم لم يعيشوا حينها ذلك النظام، فقد كان في النصف الثاني من القرن العشرين حين تبلور نظام الدولة ـ الوطن، وأصبح وحدة سياسية قياسية محدد، فبعد انهيار الإمبراطوريات الغربية وبعدها الاتحاد السوفيتي ، ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 54 دولة عام 1945 الى 185 دولة عام 1999 وأكثر اليوم لذلك فإنه في فترة حضارتنا الراهنة ينقسم العالم أجمع حدوديا وسياسيا إلى ما يعرف بنظام الدولة ـ الوطن وبالنسبة للكثير من أدبيات العولمة، فإن تلك أيضا فترة الدولة ـ الوطن لأنها كانت في انحلال نتيجة لعوامل العولمة المتعددة، حتى أن بعضهم اشار الى حالة احتضار الدولة ـ الوطن واشار بعضهم الى حالة الذبول التي تعتري نظام الدولة ـ الوطن [٣] .

ويبدو أن حالة الدولة ـ الوطن تفقد سيطرتها على المجتمع ، وعلى استقلاليتها كنظام في العالم، وبالتالي فإنه مع انحلال المشروع الحضاري الجديد يفقد نظام الدولة ـ الوطن السيطرة على القوى التي كان يحتويها سابقا ذلك أن العولمة بإبعادها المختلفة تقلل من دور الاستقلالية لنظام الدولة ـ الوطن وتؤثر سلبا على قدرتها في اتخاذ القرار وبشكل أدق، فإن أدبيات العولمة تشير إلى الآتي [٤].

١.أن تنامي القانون الدولي وتطور المنظمات العالمية يؤديان إلى فقدان السلطة الوطنية لسيادتها.

٢.إن تكامل الاقتصاد العالمي يقلل من قدرة الدولة ـ الوطن في السيطرة على اقتصادها ويعرقل عمل الحكومات الوطنية، ويضعف سلطة الدولة .

٣.ان الحكومات ـ الوطنية قد جوبهت وبشكل غير مباشر من قبل الحركات الاجتماعية والدينية المتخطية لحدودها القومية والإقليمية .

٤.إن تنامي الاتصالات ـ الدولية جعل أمر حماية الحدود الاجتماعية والنفسية والسياسية صعبا للغاية .

٥.إن الوحدة الوطنية قد تجزأت نتيجة التعددية الدينية، ومطالب الأقليات والجماعات المختلفة بالاستقلال عن الدولة .

هذا الاتجاه سيؤدي الى مفهوم المجتمع العالمي ، والذي تصبح فيه الدولة ـ الوطن ليست أكثر من آثار الماضي

إننا نمر من حالة العصر الحديث لمفهوم الدولة ـ الوطن الى مرحلة العصر العالمي والذي تبدو فيه الدولة ـ الوطن وطرقها البيروقراطية في التفكير والمعالجة ليست أكثر من مخلفات الماضي ، وهناك ـ من يشير الى الدولة ـ الوطن والتي أفرغت من محتواها تاريخيا والتي انجرفت بفعل عوامل المد والجزر الى بحور القوى والتأثيرات العالمية ، أنها اذن حركة انفعالية وانبعاثيه تسمى للبحث عن الهوية أكثر مما هي قاعدة لحالة الدولة ـ الوطن ـ القابلة للحياة ، لذلك ، فإن لدينا الكثير من الحجج والآراء التي تشير إلى التأثير السلبي الذي أحدثته العولمة ونتائجها واجراءاتها على حالة الدولة . الوطن ، بل ان مفهوم العولمة ، في حد ذاته ، كحالة انتقال الى المجتمع العالمي الناشئ ، تلعب فيه حالة الدولة ـ الوطن دوراً هامشيا وليس أساسيا . فهل كانت العولمة : إلى هذه الدرجة مناقضة فكريا واجتماعيا لفكرة الدولة ـ الوطن ؟.

بحسبان أن العولمة ، تمهد الأرض بدورها لواقع عالمي جديد ، لتحويل أفكار العولمة و" الأمركة والسوق العالمية الى قواعد قانونية ملزمة تعمل على تكريس استمرارية الهيمنة الغربية لاسيما أن فعالية هذه الظاهرة المزودة بأليات عدة أصبحت معها سيادة الدولة تواجه خطراً محققا قد يصف بالدولة ذاتها ولما كانت من الأهمية بمكان فإننا نعود ها هما الى التذكير بها في ايجاز[٥] :

١.**انكماش مبدأ السيادة** : إن الحديث السلبي عن انكماش السيادة ومحاولة انتقاصها أو تحطيمها ينصرف إلى صغار الدول ، والدول غير ذات الشوكة في التنظيم الدولي ذات المعاصر لذلك فإن إقحام حقوق الإنسان ، وحق تقرير المصير والتوجه الإنساني الجديد ، وغيرها من المسميات القابلية الازدواجية ، تجمل من أمر التسليم بها خطراً محيقا بسيادة الدول يتجاوز مفهوم السيادة الى وجود الدولة ذاته من حيث كونها حقيقة مادية موجودة

٢.**تنامي نزهة التفكك** : أضحت نزعت التجزئة إحدى الأفكار المسيطرة على معظم سنوات المقد الأخير للقرن العشرين في ارجاء كثيرة من العالم ، وقد ترافقت مع نهوض مفهوم جديد للحرب ، الا وهي (الحرب البينية)،

٣.**سيطرة منظمة التجارة العالمية** : ارتكزت مبادئها على المبادئ ذاتها التب قامت عليها المنظمات الدولية العامة السابقة عليها أي أن قيامها أكمل مصفوفة الامتيازات للقوى المهيمنة على التنظيم الدولي المعاصر ، لاسيما وأن هذه المنظمة تريد إدماج العالم في سوق واحد تحكمها أليات السوق ومفاهيمها الغربية .

٤.**الاحتكارات ـ الغربية** : نجد اليوم الاحتكارات الغربية أكثر استغلالا لدول العالم الثالث ، حيث إن القوة الضاربة التي تمتلكها تلك الاحتكارات ، مكنت لها من تملك ناصية السلطة الفعلية في

عدد من الدول الحديثة التي أصبحت تكتفي بالسلطة الشكلية في أحيان كثيرة . وتتميز هذه الاحتكارات بعدد من الخصائص ، يجعلها من أخلص جند العولمة ، وبالتالي اخطرهم على سيادة الدولة .

المحور الثاني

التحديات العالمية الجديدة وأثارها السلبية على الدول الهشة

اولا : التحديات الاجتماعية

تتجلى هذه التحديات في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني ، التي تؤدي الى تدهور حالة البشر، وهذا التنامي في الفقر يؤدي الى الحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم وسهولة التعرض للمخاطر كالمرض والجوع وسوء التغذية والعنف والوفيات والانتزاع من المدرسة، كما أن تقليص شيكات الضمان الاجتماعي، أدى الى خلل في نظام الرعاية والصحية، وساهم في انتشار الأوبئة والأمراض لاسيما الإيدز والملاريا والسل والسارس وأنفلونزا الطيور...، ما شكل تحد خطير لهذه الدول العاجزة عن مواجهة منفردة [٦] .

إضافة الى التحدي الصحي هناك التحدي الغذائي والمائي. وفي هذا الصدد يقول " جان زيغلر " الذي كان المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الحق في الغذاء : إن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ، وصل إلى 840مليون نسمة عام 2002،منهم 34 مليون من هؤلاء يعيشون في بلاد الشمال المتقدمة اقتصاديا والعدد الأكبر 806 مليون يعيشون في إفريقيا وآسيا ففي كل سنة يموت 15 مليون طفل من الجوع ، وكل 7 ثوان يموت في مكان ما من العالم طفل دون العاشرة من العمر نتيجة الجوع ، كما أثار المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للمياه الذي عقد في عام 2000 م أن أكثر من مليار نسمة لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، بينما يفتقر نصف البشرية لمرافق الصرف الصحي [٧] ..

إن ضغط المنافسة العالمية حذا بالدول وبأصحاب العمل إلى إتباع سياسات توظيف أكثر مرونة ، فأدت تلك السياسات إلى وجود أعداد كبيرة من العمال دون عقود عمل ،

وإن وجدت فتكون موضوعة لمدى قصير من الزمن ، كما أنها أقل أمنا اذا ما قورنت بالعقود القديمة ، لذلك بدأت تختفي الوظائف التقليدية وعموما فأنه من المتوقع إذا أن تزداد وظائف (بعض الوقت)، وسيكون الاتجاه إلى العمالة الثابتة في انخفاض .

ثانياً : التحديات الاقتصادية والتكنولوجية :

١ـ التحديات الاقتصادية :

إن العولمة الاقتصادية والمالية بشكل عام في ظل استراتيجية وسياسة الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جعلت اقتصاد الدول وخاصة الفقيرة منها أقل استقرار من خلال التحرير المالي ، التجاري ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الإصلاحية لمعالجة المديونية، وانطلاقا من ذلك لا يمكن اعتبار كافة أنواع الاستثمار غير مفيدة . ويمكن أن تخفي سياسة معينة في طياتها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك أن نظام الاستثمار العالمي قد سلب حق الدولة في الانتقاء من بين المشاريع الاستشارية وتنظيمها طبقا لأهدافها وأولوياتها القومية وعرض الاستقرارية الاقتصادية للخطر[٨] .

٢ـ التحديات التكنولوجية :

في ظل الثورة الهائلة في تكنولوجية الإعلام والمعلومات والاتصالات الذي يشهدها العالم اليوم، أصبحت المعرفة والاختراع والابتكار والابداع أساس الثروة والنفوذ والأسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية ، أصبح التقدم الحاصل لا يقاس بحجم الصادرات والواردات ، بقدر ما يقاس بالقدرة على ملاحقة التطور التقني وثورة المعلومات والاتصالات ، وهو الأمر الذي أدى الى رفض تحديات متزايدة على الدول النامية والمتقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت تطرح تساؤلات وشكوكا حول إيجابية كل تطور تقني .

بالإضافة الى ذلك إن التطور التقني في مجال التسلح ، أدى الى انحسار المنتجات الصناعية وسيطرة الإنتاج العسكري ، مما يشكل تحديا على حياة الإنسان على الكرة الأرضية بسبب كثرة الأسلحة التقليدية والخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وصعوبة مراقبتها وضبطها.كما أن التطور التقني في مجال محاربة الإرهاب يشكل تحديا لحقوق الإنسان [٩].

ثالثا : التحديات الأمنية والسياسية :

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، اختصارا في الديمقراطية وحقوق الإنسان وانتشارا واسعا للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات ، وهي تتوزع بنسب متفاوتة في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا المتحدة الأمريكية، هذه التحديات طرحت أسئلة حول مصير الأمن الجماعي ، وقد أكد تقرير التوازن العسكري (2000ـ 1999) الصادر عن

المهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن ، أن منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تتصدر قائمة الدول بالنسبة لسوق الأسلحة بلندن حيث لازالت التوترات سائدة.

إذا فالمستفيد الأول من تجارة السلاح هي الشركات متعددة الجنسيات المنتجة له وأهمها مجموعة " كاريل " النشطة جدا في قطاع الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة والاتصالات العسكرية ، وهذه التجارة لازالت ترفد وتغذي النزاعات الدولية في العديد من مناطق العالم ، سواء أكانت نزاعات داخلية (كما في روسيا وأزمة الشيشان وداغستان منذ العام 1995 أو حدود (النزاعات الهندي الباكستاني على كشمير) أو اقليمية (كالصراع العربي الإسرائيلي) ويزداد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع اعلان الحرب على الإرهاب ، الذي اصبح ظاهرة عالمية، ترافقت مع ظواهر العنف والجريمة المنظمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم أساليب العمل ولأعراف مع إيجاد بؤر عالمية مؤاتيه في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانحدار القيم الاجتماعية والإنسانية وطغيان العولمة المادية ، وتفاقم النزاعات الأهلية والدولية [١٠].

رابعاً : التحديات الثقافية :

أذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الاتصالات تلغي المسافات المادية فإنها قد تخلق في المقابل مسافات وحدودا ثقافية وعليه فإن الواقعية الأساسية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين هي انبثاق للهوية والثقافة والإعلام ويشير الى التخوف الرئيسي من مفهومين نقيضين ، من جهة أولى الإمبريالية الثقافية التي تقول بوجود ثقافة عالمية موحدة، تكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالميا من المنظور اقتصادي والتقني والعلمي، وفي هذا المجال حصرا إمبريالية تفاعلية أمريكية ومن جهة ثانية الأصولية الثقافية التي تفرض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة ينعدم التواصل فيما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر وتلك هي حال الأصوليات الدينية لاسيما الإسلامية منها اليوم كما الأرثوذكسية بالأمس، والكاثوليكية ما قبل الأمس . هذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلاً إذا لم يتم احتواء الى انفجار الصراع مجددا[١١].

سادساً : التحديات البيئية

فالآثار السلبية للعولمة لم تقتصر فقط على طرح التحديات الاجتماعية التي تطال البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة . بل تعدت ذلك لتتحمل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة ، وجعل البيئة في خطر ، ومن أعظم المشكلات البيئية ظاهرة الاحتباس الحراري تأكل طبقة الأوزون ظاهرة التصحر الانقراض الحيواني والنباتي ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والآثار مشكلة النفايات الصناعية المشعة والكيمياوية وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات تلوث التربة

بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات ، الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة (النفط ، فحم حجري ، الغاز الطبيعي)، إن استمرار هذا النمط من الاضطرابات البيئية وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية ، والأمنية والسياسية، لا تعود بالخير على البشرية وتشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

وتتراجع فكرة السيادة ، حتى تكاد تتلاشى عندما يصير لزاما على كثير من الدول أن تعيد النظر حتى في تشريعاتها الوطنية ، إذا ما تمارضت مع ما يصدر من المنظمات العالمية الجديدة من تشريعات واتفاقيات، كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (تربس) التي أقرتها دولة الأورغواي في آخر مفاوضات لها وتخدم بالأساس المصالح الاقتصادية الكبرى كشركات الأدوية العملاقة في الغرب، ولا يمكن لتشريع محلي لحقوق الملكية الفكرية أن يصدر متعارضا مع الاتفاقية الدولية فإما ان تحاكي التشريعات الوطنية هذه الاتفاقية وإما أن تعاد الى المجالس التشريعية الوطنية لإلغائها أو لإزالة التعارض ينها وبين التشريعات الدولية، وأن تتبنى الاتفاقية الدولية بكامل نصوصها وتعتبرها تشريعا محليا كما فعلت دول نامية كثيرة أثرت السلامة واختصرت طرية .

تبلغ انتهاكات السيادة حدودها بتشريع قوانين في يلد لتسوغ التدخل الدولي به في بلد أخر كتشريع قوانين لحماية حقوق الأقليات الدينية في العالم من قبل الكونغرس يعطي للولايات المتحدة حق المراقبة والتدخل قي شؤون الدول الأخرى طبقا لمعايير مزدوجة.

إن إضعاف سلطة الدولة وتأكل مبدأ السيادة الوطنية ولاسيما النامية يدفع بالدولة إما الى ذوبانها في كيانات أكبر منها وإما الى تفتيها الى كيانات عصبوية أصغر منها فمن ناحية تدفع بها الضغوط الدولية المتزايدة الى التفريط المستمر في استقلالية قرارها الوطني والتنازل عن مبدا السيادة الوطنية ، ومن ناحية أخرى يؤدي إضعاف سلطة الدولة حتما الى ايقاظ أطر لانتماءات سابقة على الأمة وعلى الدولة، نعني القبيلة والدين والطائفة والجهة، والدفع بها جميعا الى الصراعات العرقية والمذهبية وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية لصالح خصوصيات ثقافية إن الجماعات الثقافية والعرقية والدينية تلوذ بخصوصيتها هربا من طوفان العولمة المغرق ويؤدي انفراط عقد الدولة الى مرحلة أسماها "برهان غليون ": التعويم التاريخي للمجتمع حيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي كان يستند اليها المجتمع ويصبح عرضه لأنواع شتى نت التأثير الخارجي بما فيه ذلك المساس بالوحدة السياسية والاقتصادية الضابطة لهذه التوازنات .

المحور الثالث

الفاعلون الجدد ودورهم في ضغط سيادة الدول

إن تكاثر الفاعلون الجدد من غير الدول جعل الباحثين يخلصون مؤخرا الى ان الدولة في طريقها الى الاضمحلال والانحطاط وان هؤلاء الفاعلين الجدد يحتلون شيئا فشيئا وضعا متميزا. وأن تأثيرها ينمو بشكل متصاعد، ويمكن مقاربة التفاعلات عبر الوطنية من خلال دراسة ابرز الفاعلين من غير الدول على هذا المستوى (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والإعلام العالمي) اللذين أصبحوا يساهمون بشكل مؤثر في تشكيل النسق العالمي لما يملكونه من وسائل وأليات مؤثرة، حتى أصبحوا بلا جدال فاعليين أساسيين على المسرح العالمي إلى جانب الدول الوطنية .

أولاً: المنظمات غير الحكومية

تؤثر المنظمات غير الحكومية العالمية في العلاقات السياسية بين الدول والانخراط مباشرة في السياسات العالمية من دون وساطة الدول الوطنية، ويمكن لها أيضا جمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الإعلام من أجل تشكيل الوعي الوطني والدولي وتنميته، وبالتالي تجنيد فعال للأفراد ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي ، ويؤدي هذا كله الى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية ، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل الوحيد للذين تحكمهم، وعذا يضعف جزئيا ادعاءها المشروعية . وقد ذهبت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية مذاهب شتى

الوطنية هي الفاعل الدولي الأول والمهيمن، تؤكد أن دور الفاعلين من غير الدول هامشي ، ولا يستطيع تغيير سلوك الدول أما الليبراليون الجدد، وعلى الرغم من اعترافهم بالموق ع المهيمن للدولة، إلا انهم يرون أن المؤسسات الدولية غيرها من الفاعلين غير الحكوميين يشكلون طرفا أساسيا في النظام العالمي الجديد، وفاعلا مؤثرا في السياسات الدولية [١٢].

ثانياً: الشركات المتعددة الجنسية

الشركات المتعددة الجنسية عكس المنظمات غير الحكومية هدفها الربح ، تملك جنسية دولة معينة فروع في باقي الدول، وتمارس أنشطة انتاجية عالمية لكن مركز قرارتها موحد، ومن هنا يمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بحسب (ماري مارتان) عبر خمس خصائص تتميز بها [١٣]:

١.إنها شركات خاصة : بمعنى أنها لا تكتسب صبغة حكومية .

٢.تهدف الى تحقيق الربح : لأنها ترتبط أساس بنمط الإنتاج الرأسمالي .

٣.بواسطة مجموعة من الفروع : لكل واحد شخصيته القانونية المتميزة .

٤.موجودة في عدد من الدول : ما يكسبها الصفة العالمية .

مع احتفاظها بمركز أو مقر رئيسي لإصدار القرارات ووضع الاستراتيجيات ، ومراقبة مختلف الفروع التي تتوافر لدى الشركة بالخارج .

غير أن الرؤية التي تفرط في تقدير قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات تكتنفها بعض السطحية في تحليل آليات اشتغال هذه الشركات وطبيعة علاقاتها بالدول الكبرى التي تحتضن مقراتها المركزية، وفي حالات كثيرة غير قابلة للعد تستعمل هذه الشركات من قبل الإمبريالية العالمية لتحقيق بعض الأهداف التي تعجز عنها بالوسائل الأخرى السياسية وعادة ما تتطابق مصالح الشركات متعددة الجنسيات مع مصالح الدول الأصلية، وهذا ما تعكسه المقولة الشهيرة لشارلي ولسون المدير السابق لشركة جنرال موتور:" كل ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا ".

دائما ما ترى شعوب الدول النامية ان كل مساعي الدول المتقدمة ما هو الا بحث عن مصالحها فقط دون ان تكون مصالح متبادلة وتكون المصلحة من طر واحد اما الطرف الثاني الدول النامية فعليها ان يجني الخسائر وخاصة في النواحي الاقتصادية والتجارية ، اذ ينتاب شعوب الدول النامية الشك من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات على اراضيها ليتم اختزال الهدف المرجو من استثماراتها في السيطرة والهيمنة على مقدرات الدول والتحكم في اقتصادها وفق ما يحقق مصالح الدول المتقدمة وشركاتها دولية . (١٤)

ثالثا : الاعلام العالمي

يتفاوت تأثير وسائل الاتصال في الدبلوماسية بين جهاز وآخر فمثلاً يظهر دور التلفاز في الدبلوماسية من خلال التأثير العملي الذي تحدثه الصور المتلفزة لضحايا الجوع والأمراض والكوارث الطبيعية والحروب في الرأي العام الذي يدفع بدوره حكومات الدول وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية للتحرك في اتجاه الحلول للقضايا المثارة. ويتجلى التأثير الايجابي لوسائل الإعلام بشكل خاص في ترجيحها كفة الانشغالات الإنسانية : بتعبئتها الرهيبة للملايين من الأشخاص عبر صور العنف المعممة فإن دكتاتورية التلفاز تحرضنا على اتخاذ قرارات إنسانية وتجنب القرارات السياسية .

تكنولوجيا الإعلام الجديدة تغير إحدى اهم ركائز السيادة، وهي التحكم في الأراضي، فاستعمال الأقمار الاصطناعية على سبيل المثال، غير مدى شمول السيادة على المجال الجوي ، فبتضافر كل من الحواسيب ووسائل الاتصال عن بعد، جملتنا داخل جماعة كونية سواءً أحببنا أم كرهنا

فلأول مرة مرتبط الغني والفقير الشمال والجنوب ، الشرق والغرب المدينة والقرية بشبكة إلكترونية عالمية، او يتشاركون في رؤية صور وقت حدوثها تتحرك الأفكار عبر الحدود وكأنها غير موجودة، وفي واقع أصبحت مناطق الزمان أكثر أهمية من الحدود ، ولعل اتخطر تقنيات هذه الثورة الإعلامية الجديدة هي الشبكة العالمية (الإنترنت). وقد اختلفت التحاليل بشكل كبير حول تأثير الإنترنت في الدولة الوطنية وركائزها الأساسية وبخاصة السيادة والإقليم، ويمكن أن نميز في هذه المواقف بين موقفين أحدهما واقعي ، والثاني مثالي. بالنسبة الى وجهة نظر الواقعية، عمليات التصويت والاستشارة والمشاركة جميعها عبر الإنترنت، وستصير الحكومة الكترونية حقيقة في علاقاتها مع المواطنين ،وستنتقل أنشطة المواطنين من الفضاء الضيق الى الفضاء الإلكتروني، لأن الإنترنت يجعل هذه التفاعلات أكثر سهولة وفعالية [١٥].

أما بالنسبة الى وجهة نظر المثالية فتزعم أن انتقال المقتربات الرقمية والشبكية الى أدوار المواطنين يجعل الحكومات غير ضرورية ، او على الاقل مجرد شركاء عاديين في عمليات صنع القرار ويعلن هذا التصور أن الانترنت غير مرتبط بالحدود يتجاوز فكرة " الوطني" ويقدم الدعم لعملية تفكيك الدولة الوطنية، فتنشأ هويات سياسية جديدة مكونة من عناصر أكثر جوهرية من المواطنة.

رابعاً : مستقبل دور الفاعلون الجدد في ضعف سيادة الدولة

هناك أربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبل السيادة الوطنية هي :

١ .سيناريو اختفاء السيادة

يرى أنصار هذه السيناريو أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، ستحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة والسبب أن الشركات متعددة الجنسيات تسمى خلال تلك المرحلة الى احداث تقليص تدريجي في سيادة الدول بما ان اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية/ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الاساس مصالح الشركات الدولية العملاقة والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، حيث قالها ماركس والفوضويون ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاشى الدولة القومية .

٢ـ سيناريو استمرارية السيادة

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماما فالسيادة الوطنية باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة، بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي

٣ـ سيناريو الحكومة العالمية

يذهب هذا السيناريو الى أن هناك تغيرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية ، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي وتغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلا بعيدا المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين .

٤ـ سيناريو التفكك والتجزئة

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها الى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة ، وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات من دون أخرى .

الخاتمة

إن التحولات الهيكلية في بنية لنظام العالمي التي صاحبت عملية العولمة أدت إلى إضعاف الدولة في العديد من الميادين التي كانت حكرا عليها وانسحابها من تحمل مسؤوليتها في تدبير بعض الجوانب الأساسية من السياسة العامة، كالاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة .

إذا كانت هذه المتغيرات التي طرأت على وظيفة الجدولة لا تشكل تهديداً كبيرا لرفاه الشعوب في البلدان المتقدمة ، نظرا لمستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولقوة مؤسسات المجتمع المدني التي تمتلك قدرات مادية وبشرية وتنظيمية تأهلها لملء الفراغ الذي قد يتركه انسحاب الدولة، فإن المجتمعات النامية ستكون أكبر ضحايا هذه العولمة، لأن دول العالم الهشة في معظمها هي الأكثر تأثراً بهذه التحولات، وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها: ضعف وهشاشة أجهزة الدولة ، وعدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقض وتآكل قدرات الدولة على التصدي لها ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول ، وضعف إمكانات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها.

فباستثناء بعض الدول النامية القليلة التي تمكنت من تكسير أغلال التخلف وتحقيق مستويات عالية من التنمية في مختلف أبعادها مثل (النمور الآسيوية)، وتلك التي تسير بخطى ثابتة للحاق بهذا الركب فإن غالبية هذه الدول النامية تعترضها صعوبات كثيرة حادة تجعلها أكثر عرضة للأثار السلبية للعولمة التي تهددها بالانهيار والتفكك .

الهوامش

(١) .إسماعيل كرازدي ، بين سيادة الدولة وسيادة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ـ جامعة محمد خيضرـ بسكرة ، الجزائر ، العدد الخامس عشر ، اكتوبر، 2008 ، ص 185

(٢) .احمد بعلبكي ، الديمقراطية وتهافت الأوهام ، مجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2005 ، ص 59 .

(٣) احمد أبراهيم ، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السانيا ، جزائر ، وهران ،2010 ص 63 .

(٤) المصدر نفسه ، 176.

(٥) أبو يعرب المرزوقي ، العولمة والكونية ، مجلة التجديد ، العدد 4، 1998 ،ماليزيا ، ص 11 .

(٦) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2030 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(٧) جان زيغلر ، الحرب العالمية الثالثة (دائرة حاليا ضد العالم الثالث)، متاح على .WWW.syasso.org

(٨) ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2005، ص128 ـ138.

(٩) الأمم المتحدة ، تقرير لجنة حقوق الانسان ، نيويورك ، 2002، ص5 .

(١٠) عماد جاد، الشركات والبنوك متعددة الجنسيات، ترجمة : سعود عياش، دراسات عربية ، العدد 9،2000 ص96 .

(١١) الياس أبو جودة ، الامن البشري وسيادة الدول ، ط١، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2008، ص38.

(١٢) أحمد ابراهيم ، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد ، مصدر سابق ، ص 399 .

(١٣) بول سويز، الشركات والبنوك متعددة الجنسيات ، ترجمة : سعود عياش ، دراسات عربية ، العدد 9، 2000 ، ص 75.

(١٤) .انظر : أحمد عبد الله يعقوب عبد اللطيف ،الاصلاح التشريعي واثرة على الاستثمار الاجنبي " دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ، ٢٠٢١، ص٢٣.

(١٥) .المهدي المنجزة ، الحرب الحضارية الأولى ، ط١، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، 2001، ص 84.

قائمة المصادر

اولاً : الكتب العربية

١ـ المهدي المنجزة ، الحرب الحضارية الأولى ، ط١، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، 2001، ص 84.

٢ـ الياس أبو جودة ، الامن البشري وسيادة الدول ، ط١، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2008، ص38.

٣ـ ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2005، ص128 -138

ثانياً : بحوث ومجلات

١ـ أبو يعرب المرزوقي ، العولمة والكونية ، مجلة التجديد ، العدد 4، 1998 ،ماليزيا ، ص 11

٢ـ احمد بعلبكي ، الديمقراطية وتهافت الأوهام ، مجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2005 ، ص 59 .

٣ـ احمد أبراهيم ، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السانيا ، جزائر ، وهران ،2010 ص 63 .

٤ـ إسماعيل كرازدي ، بين سيادة الدولة وسيادة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ـ جامعة محمد خيضرـ بسكرة ، الجزائر ، العدد الخامس عشر ، اكتوبر، 2008 ، ص 185

٥ـ بول سويز، الشركات والبنوك متعددة الجنسيات ، ترجمة : سعود عياش ، دراسات عربية ، العدد 9، 2000 ، ص 75.

٦ـ عماد جاد، الشركات والبنوك متعددة الجنسيات، ترجمة : سعود عياش، دراسات عربية ، العدد 9،2000 ص96 .

ثالثاً : الرسائل والاطروحات

١. أحمد عبد الله يعقوب عبد اللطيف ،الاصلاح التشريعي واثرة على الاستثمار الاجنبي " دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ، ٢٠٢١، ص٢٣

رابعاً : الانترنت

١ـ جان زيغلر ، الحرب العالمية الثالثة (دائرة حاليا ضد العالم الثالث)، متاح على .WWW.syasso.org

خامساً : تقارير

١ـ الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2030 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

List of sources

First: Arabic books

Al-Mahdi Al-Manjazah, The First Civilizational War, 1st ed., Casablanca, Al-Najah Press, 2001, p. 84.

Elias Abu Jaoudeh, Human Security and State Sovereignty, 1st ed., Majd University Institution for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, 2008, p. 38.

Dia Majeed Al-Mousawi, Globalization and the Free Market Economy, 1st ed., Office of University Publications, Ben Aknoun, Algeria, 2005, pp. 128-138

Second: Research and magazines

Abu Ya'rub Al-Marzouqi, Globalization and Universality, Al-Tajdeed Magazine, Issue 4, 1998, Malaysia, p. 11

Ahmed Baalbaki, Democracy and the Collapse of Illusions, Algerian Journal of Sociological Studies, University of Jijel, Algeria, 2005, p. 59.
Ahmed Ibrahim, "The Global State and the New International Order," unpublished doctoral dissertation, University of Senia, Oran, Algeria, 2010, p. 63. Ismail Karazdi, "Between State Sovereignty and Globalization," Journal of Human Sciences, University of Mohamed Khider, Biskra, Algeria, Issue 15, October 2008, p. 185.
Paul Suez, Multinational Corporations and Banks, translated by Saud Ayash, Arab Studies, Issue 9, 2000, p. 75.
Imad Jad, Multinational Corporations and Banks, translated by Saud Ayash, Arab Studies, Issue 9, 2000, p. 96.

Third: Theses and Dissertations

Ahmed Abdullah Yaqoub Abdel Latif, Legislative Reform and Its Impact on Foreign Investment "A Comparative Study" PhD Thesis, Ain Shams University, 2021, p. 23

Fourth: The Internet

Jean Ziegler, World War III (Currently Waging Against the Third World), available at www.syasso.org.

Fifth: Reports

United Nations, 2030 Human Development Report, United Nations Development Programme